

Distr.: General
16 October 2017
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام نصف السنوي السادس والعشرون المقدم إلى مجلس الأمن عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

١ - هذا التقرير هو التقرير نصف السنوي السادس والعشرون المقدم عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ويتضمن التقرير استعراضا وتقييما لتنفيذ القرار منذ تقريره السابق عن هذا الموضوع الذي صدر في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧ (S/2017/374)، وهو يغطي ما حدث من تطورات حتى ٢٧ أيلول/سبتمبر.

أولا - تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

٢ - منذ أن اتخذ مجلس الأمن القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وضعت عدة أحكام منه موضع التنفيذ على النحو المبين في التقارير السابقة. غير أن عددا من أحكامه ما زال لم ينفذ بعد، ومن بينها الأحكام المتعلقة بوجود المليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وأنشطتها. وقد أثر النزاع في الجمهورية العربية السورية على إحراز تقدم في هذا الصدد.

ألف - سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي

٣ - استهدف مجلس الأمن، باتخاذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، تعزيز سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة حكومة لبنان وحدها دون منازع في جميع أنحاء البلد، وفقا لاتفاق الطائف المبرم في عام ١٩٨٩ الذي التزمت به جميع الأطراف السياسية في لبنان. وظل تحقيق ذلك الهدف هو الأولوية التي أتوخاها فيما أبدله من جهود.

٤ - وبعد مناقشات استمرت عدة أشهر بشأن قانون انتخابي جديد، تم التوصل إلى اتفاق مبادئ بين القادة السياسيين. وأصدر البرلمان القانون في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧، قبل فترة وجيزة من انتهاء ولايته في ٢٠ حزيران/يونيه. والقانون المتفق عليه يقوم على النظام النسبي إلى جانب التصويت التفضيلي. ولم يؤخذ فيه بالاقترح الداعي إلى تخصيص نسبة للمرأة، وهو اقتراح كان يحظى بتأييد بعض القوى السياسية. ونتيجة لذلك الاتفاق، تم تمديد ولاية البرلمان لمدة ١١ شهرا حتى أيار/مايو ٢٠١٨.



وفي ١٦ حزيران/يونيه، أصدرت مجموعة الدعم الدولية للبنان في بيروت بيانا رحبت فيه بالاتفاق معتبرة إياه "خطوة إضافية صوب إعادة تفعيل مؤسسات الدولة اللبنانية والحياة السياسية الطبيعية في لبنان".

٥ - واتخذت الحكومة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بعض الخطوات لمعالجة قضايا الحكم المعلقة. ففي ٢٤ أيار/مايو، جدد مجلس الوزراء ولاية حاكم المصرف المركزي رياض سلامة لفترة أخرى مدتها ست سنوات. وفي ٢٠ تموز/يوليه، أنفق مجلس الوزراء على عدد كبير من التعيينات في مناصب دبلوماسية رئيسية. وفي ٢١ آب/أغسطس، وقع رئيس لبنان ميشال عون قانونين أحدهما بشأن سلسلة الرتب والرواتب والثاني بشأن الضرائب. وفي ٢٤ آب/أغسطس، وافق مجلس الوزراء، في جلسة ترأسها الرئيس، على خطة تتعلق بقطاع الكهرباء كانت مثار خلاف. ولم تعقد خلال الفترة المشمولة بالتقرير أي جلسات حوار أخرى بين حركة المستقبل وحزب الله، وإن كانت المناقشات قد تواصلت بصورة منتظمة بين الطرفين في إطار مجلس الوزراء.

٦ - واكتسبت المناقشة بين القادة السياسيين بشأن تطبيع علاقات لبنان مع حكومة الجمهورية العربية السورية مكانة أبرز في الأشهر الأخيرة، وتوزعت فيها الآراء وفقا للخطوط السياسية التقليدية. وفي ذلك السياق، شدد رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري في ٩ آب/أغسطس، بعد أن وجهت حكومة الجمهورية العربية السورية دعوة إلى بعض الوزراء اللبنانيين لحضور معرض دمشق الدولي، على أهمية سياسة النأي بالنفس التي يتبعها لبنان، وأوضح، فيما قيل، أن أي زيارة من هذا النوع تُجرى بصفة شخصية، في غياب تأييد من مجلس الوزراء. وفي يومي ١٦ و ١٧ آب/أغسطس، حضر المعرض وزير الصناعة حسين الحاج حسن، ووزير الزراعة غازي زعيتر، ووزير النقل والأشغال العامة يوسف فيانوس. ونوه السيد الحاج حسن بالطابع الرسمي للزيارة.

٧ - وظل عدد اللاجئين المسجلين الوافدين من الجمهورية العربية السورية الذين يستضيفهم لبنان يزيد قليلا على مليون لاجئ. وتصل في الوقت الحاضر نسبة تمويل العنصر الذي يخص لبنان في الخطة الإقليمية للاجئين والمرونة إلى ٢٩ في المائة، إذ ورد ٥٥٧ مليون دولار من المبلغ الإجمالي الذي وجه نداء لتقديمه والذي يزيد قليلا على ٢ بليون دولار. وفي ١٤ تموز/يوليه، دعا رئيس الوزراء إلى عقد الاجتماع الثاني للجنة توجيهية عليا معنية بمعالجة التوترات بين المجتمعات المحلية اللبنانية ومجتمع اللاجئين السوريين، وناقش الاجتماع أيضا متابعة مؤتمر بروكسل بشأن دعم مستقبل سوريا والمنطقة، الذي عقد في نيسان/أبريل ٢٠١٧.

٨ - وشجع مجلس الأمن حكومة الجمهورية العربية السورية بقوة، في قراره ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، على الاستجابة للطلب الذي قدمته حكومة لبنان لترسيم حدودها المشتركة. ويظل تحقيق ذلك أمرا حاسم الأهمية من أجل إتاحة المراقبة والإدارة السليمتين للحدود، بما يشمل ذلك من تنقل الأشخاص والعمليات المحتملة لنقل الأسلحة. ويظل تحقيق التقدم في هذا الصدد صعبا، ويرجع ذلك جزئيا إلى النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية.

٩ - ولا يزال ترسيم حدود لبنان وتعليمها من العناصر الأساسية اللازمة لضمان السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية. ورغم أن ترسيم الحدود مسألة ثنائية، فإن إحراز التقدم بشأن هذه المسألة يبقى التزاما منوطا بلبنان والجمهورية العربية السورية وفقا لقرار مجلس الأمن ١٦٨٠ (٢٠٠٦).

١٠ - وتواصلت الانتهاكات الحدودية لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية عبر الحدود الشرقية والشمالية. وبين أيار/مايو وتموز/يوليه، أفادت تقارير بأن الطائرات العسكرية السورية شنت ١٩ غارة جوية ضد مقاتلين في جرد عرسال، وهي منطقة لم ترسم فيها الحدود اللبنانية السورية، ولكن هذه الغارات لم تتسبب في أي إصابات. وأفادت تقارير بوقوع ثلاثة حوادث إطلاق النار عبر الحدود، وستة حوادث قصف انطلاقاً من الجمهورية العربية السورية.

١١ - وواصلت إسرائيل، في انتهاك لسيادة لبنان وللقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦)، احتلال الجزء الشمالي من قرية العجر ومنطقة متاخمة لها شمال الخط الأزرق.

١٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يجرز أي تقدم فيما يتعلق بمسألة منطقة مزارع شبعا. وعلاوة على ذلك، لم تقدم لا الجمهورية العربية ولا إسرائيل رداً فيما يخص التعريف المؤقت للمنطقة الوارد في تقريره عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، الصادر في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (S/2007/641).

١٣ - وواصلت الطائرات المسييرة من دون طيار والطائرات الثابتة الجناحين، بما فيها المقاتلات النفاثة التابعة لقوات الدفاع الإسرائيلية، التحليق فوق لبنان بصفة يومية تقريباً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في انتهاك لسيادة لبنان ولقراري مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧ موجهتين إليّ وإلى رئيس مجلس الأمن (A/71/944-S/2017/523)، ذكر الممثل الدائم للبنان أن "إسرائيل [تستمر أيضاً] في التطاول على الحياة اليومية للمواطنين اللبنانيين الأمنية والمالية من خلال الأبراج المجهزة للتجسس والتنصت المنتشرة على كامل الحدود الجنوبية". وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ موجهتين إليّ وإلى رئيس مجلس الأمن، ذكر الممثل الدائم أن الطائرات الحربية الإسرائيلية قد انتهكت المجال الجوي اللبناني في اليوم السابق، مستخدمة المجال الجوي اللبناني لشن هجمات على أهداف في الجمهورية العربية السورية. وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ موجهتين إليّ وإلى رئيس مجلس الأمن، ذكر الممثل الدائم أن الطائرات الحربية الإسرائيلية قد انتهكت في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ المجال الجوي اللبناني مخترقة حاجز الصوت فوق مدينة صيدا، قائلاً إن ذلك كان بغرض إرهاب سكان المنطقة المسلمين.

باء - بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية

١٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كثف الجيش اللبناني جهوده الرامية إلى حماية استقرار البلد وبسط سلطة الدولة على جميع أراضيه. غير أن تلك المساعي ما زالت تواجه تحديات لأن مواطنين لبنانيين، من بينهم أعضاء في حزب الله، لا يزالون يشاركون في القتال الدائر في الجمهورية العربية السورية، ولأن حزب الله قد نفذ، كما تفيد التقارير، عمليات عسكرية على الأراضي اللبنانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١٥ - وأعلن الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله في كلمة عامة ألقاها يوم ١١ أيار/مايو أن حزب الله يفكك كل مواقعه على الجانب اللبناني من الحدود، بالنظر إلى ما وصفه بأنه "التطور الإيجابي الذي حصل" في سوريا بالقرب من الحدود اللبنانية التي باتت الآن خالية من المقاتلين المسلحين، وذلك لأن مهمة الحزب قد أنجزت، ملاحظاً أن المسؤولية باتت منوطة بالدولة من اليوم فصاعداً. وأشار كذلك إلى أن حزب الله سيبقى مع ذلك على الجانب السوري من الحدود، حيث يستطيع أن ينسق مع الجيش السوري لمنع تسلل أي مقاتلين صوب لبنان.

١٦ - واستمر الجيش اللبناني في درء التهديدات المحدقة باستقرار البلد وإجهاضها والتصدي لها. وفي ٢٤ نيسان/أبريل، أفادت التقارير بأن الجيش اللبناني قتل أو أصاب، في عملية استخدمت فيها المدفعية الثقيلة في جرود الفاع ورأس بعلبك عند الحدود الشمالية الشرقية مع الجمهورية العربية السورية، ٢٠ مقاتلاً من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وتواصلت الاشتباكات أيضاً بين حزب الله وجماعات مقاتلة أخرى. وفي ٢٤ نيسان/أبريل، أفادت التقارير بأن قوات حزب الله قد دمرت مركز قيادة ميداني لتنظيم الدولة الإسلامية في جرود رأس بعلبك. وفي ٢٧ أيار/مايو، وقعت اشتباكات بين مقاتلين من تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة فتح الشام في جرود عرسال، استخدمت فيها المدفعية الثقيلة، وأفادت التقارير بأنها أسفرت عن وفيات وإصابات متعددة بين صفوف المقاتلين. وفي ١١ تموز/يوليه، شن الجيش اللبناني غارة أسفرت، كما أفادت التقارير، عن وفاة شخصين يزعم أنهما إرهابيان، وعن إلقاء القبض على ثلاثة آخرين ومصادرة قنابل ومتفجرات أخرى.

١٧ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه، ألحقت خمسة تفجيرات انتحارية منفصلة وهجوم بالقنابل اليدوية إصابات طفيفة بسبعة من جنود الجيش اللبناني أثناء ما وصفه الجيش بأنه عملية أمنية استباقية نفذت في بعض من مخيمات اللاجئين السوريين في عرسال. ونتيجة لذلك، شن الجيش اللبناني حملة واسعة أسفرت عن إلقاء القبض على ٣٥٦ شخصا من أجل استجوابهم. وأفادت التقارير بأن طفلاً سورياً قد قتل في سياق العملية. ولقي أربعة معتقلين سوريين حتفهم وهم رهن الاحتجاز لدى الجيش اللبناني. وفي ٤ تموز/يوليه، قالت مديرية التوجيه بالجيش اللبناني إن المعتقلين الأربعة كانوا يعانون من "مشاكل صحية مزمنة تفاعلت نتيجة الأحوال المناخية"، وإنهم لقوا حتفهم قبل أن يجري استجوابهم. وفي ٥ تموز/يوليه، أعرب الممثل الإقليمي لمفوضية حقوق الإنسان عن قلق المفوضية العميق إزاء وفاة المعتقلين الأربعة أثناء عملية التحقيق، ودعا إلى إجراء تحقيق شفاف وسريع وفعال ومستقل وإلى المحاسبة إذا لزم الأمر. وبعثت المفوضية برسالة إلى المدعي العام اللبناني بهذا المعنى. وأفادت التقارير بأن تحقيقاً عسكرياً خلص في ٢٤ تموز/يوليه إلى أن الأفراد الأربعة قد قضاوا نحبهم من جراء مضاعفات صحية. ولم تنشر تفاصيل التقرير الطبي حتى الآن. وفي ٢٦ تموز/يوليه، قال الرئيس إن "لبنان يتخذ التدابير الضرورية لمنع التعذيب بجميع أشكاله". وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، أصدر البرلمان اللبناني قانوناً يجرم التعذيب.

١٨ - وفي ٢١ تموز/يوليه، بدأ حزب الله، كما أفادت التقارير، عملية ضد مقاتلين إسلاميين من سرايا أهل الشام وجبهة فتح الشام، وهي جماعة إرهابية مدرجة في قائمة مجلس الأمن، في جرود عرسال على الجانبين اللبناني والسوري من الحدود. كما أفادت التقارير بأن القوات المسلحة العربية السورية قد شنت غارات جوية على جرود عرسال خلال الفترة من ٧ إلى ٢٥ تموز/يوليه. وأثناء العملية التي قادها حزب الله، نُفذ الجيش اللبناني أيضاً عمليات أفاد بأنها تستهدف منع تسلل المقاتلين من جرود عرسال إلى بلدة عرسال أو إلى مخيمات اللاجئين القائمة في محيطها. وفي ٢٧ تموز/يوليه، بدأ سريان اتفاق لوقف إطلاق النار بين حزب الله وجبهة فتح الشام. ونصّ الاتفاق على مغادرة مقاتلي جبهة فتح الشام وأسراهم إلى محافظة إدلب في الجمهورية العربية السورية. وأشاد السيد نصر الله، في كلمتين ألقاهما في ٢٦ تموز/يوليه و ٤ آب/أغسطس، بالجيش السوري لتعاونه من الجهة السورية في معركة عرسال، ولتعاونه كذلك في التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار. وفي كلمتا الكلمتين، أعلن أيضاً أن حزب الله "جاهز" لتسليم كل الأراضي التي تم تحريرها إلى الجيش اللبناني.

١٩ - وتنفيذاً للاتفاق المبرم غادر، كما أفادت تقارير إعلامية، عدد يتراوح بين ٥٠٠ و ٧٥٠٠ شخص، من بينهم مقاتلو جبهة فتح الشام وأسرهم، في ٢ آب/أغسطس إلى مواقع متعددة في شمال غرب سوريا، تحت إشراف مديرية الأمن العام والجيش اللبناني. وفي نفس اليوم، أصدرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان بياناً أكدت فيه أنها "ليست جزءاً من الاتفاق الذي تقوم عليه تحركات العودة هذه ولا تشارك في هذه التحركات". وفي ١٤ آب/أغسطس، أصدرت مديرية الأمن العام اللبنانية بياناً أكدت فيه "إنجاز عملية إخراج مسلحين كانوا قد احتلوا جزءاً من الأراضي اللبنانية في جرود عرسال، وذلك بعد مفاوضات قامت بها المديرية مع المعنيين".

٢٠ - وقبل شتّى هجوم خطط له الجيش اللبناني، عقد الرئيس اجتماعاً للمجلس الأعلى للدفاع في ٨ آب/أغسطس. وفي ١٩ آب/أغسطس، أطلق الجيش اللبناني عملية "فجر الجرود" في محيط رأس بعلبك والقاع. وبعد ذلك بفترة وجيزة، أعلن حزب الله أن مقاتليه جنبا إلى جنب مع الجيش السوري بدأوا في تنفيذ عملية "لتحرير جرود القلمون الغربي من إرهابيي داعش". وفي ذلك اليوم نفسه، أعلن مدير التوجيه في قيادة الجيش اللبناني أن الجيش اللبناني لا ينسق لا مع حزب الله ولا مع الجيش السوري "أكان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر". وفي ٢٣ آب/أغسطس، أعلن رئيس الوزراء، خلال زيارة قام بها إلى مركز القيادة العسكرية للعملية في رأس بعلبك وعرسال، أن الجيش اللبناني مسؤول عن حماية حدود لبنان، وأكد من جديد عدم وجود تنسيق بين الجيش والقوات المسلحة السورية.

٢١ - وفي ٢٢ آب/أغسطس، أكد أعضاء مجموعة الدعم الدولية للبنان في بيروت دعمهم القوي وبالإجماع للجيش اللبناني بصفته المدافع عن لبنان. وفي ٢٧ آب/أغسطس، أعلن الجيش اللبناني وقف إطلاق النار في عملياته، بهدف إفساح الوقت للتفاوض على استرداد جثامين جنود الجيش اللبناني التسعة الذين أُسروا في عرسال عام ٢٠١٤. وبعد ذلك بفترة وجيزة، عثر الجيش اللبناني على رفات تسعة جثامين، ثبت فيما بعد أنها تعود للجنود المختطفين. وفي ٢٨ آب/أغسطس، غادر نحو ٦٠٠ من المقاتلين وأسرهم، كما أفادت التقارير، لبنان إلى محافظة دير الزور السورية، في إطار اتفاق تم التفاوض بشأنه بين تنظيم الدولة الإسلامية وحزب الله. وفي هذا الصدد، أفيد بأن اللواء عباس إبراهيم، مدير عام الأمن العام اللبناني، قال في نفس اليوم إن "حزب الله تولى التفاوض بالتنسيق مع الدولة السورية وكنا نحن الطرف الثالث".

٢٢ - وفي ٣٠ آب/أغسطس، أعلن رئيس لبنان "انتصار لبنان على الإرهاب"، في حين أعلن العماد جوزيف عون قائد الجيش اللبناني أن المعركة حققت هدفها وهما طرد داعش ومعرفة مصير العسكريين المختطفين. وخلال عملية "فجر الجرود"، أُبلغ عن مقتل ٧ جنود من الجيش اللبناني وجرح ١٢ آخرين.

٢٣ - وأسفرت هذه العملية عن اتساع نطاق سيطرة الجيش اللبناني على الأراضي اللبنانية بدرجة كبيرة. وفي مراسم تأبين الجنود الشهداء التي أقيمت في ٨ أيلول/سبتمبر، قال قائد الجيش اللبناني إن "الجيش اللبناني سيتنشر على طول الحدود الشرقية لحماية الأرض". وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، أعلن الجيش اللبناني أن إحدى الوحدات العسكرية قد أتمت الانتشار "في قطاع جنوب الليطاني، وذلك تنفيذاً لقرار قيادة الجيش، القاضي بتعزيز انتشار الجيش على الحدود الجنوبية"، وفقاً للقرار (١٧٠١/٢٠٠٦).

٢٤ - وتواصل الدعم المقدم لبناء قدرات الجيش اللبناني. فوافق مجلس الوزراء في ١٧ أيار/مايو على قبول ٢٠٠٠ جندي متطوع. وتضمنت زيارة رئيس الوزراء إلى واشنطن العاصمة في ٢٤ تموز/يوليه التركيز على

”مصلحة لبنان المتمثلة في الحفاظ على الاستقرار“ و”تعزيز الجيش اللبناني“. ودعت مجموعة الدعم الدولية للبنان في بيان أصدرته في ٢٢ آب/أغسطس إلى ”استمرار الدعم الدولي من أجل تقوية قدرات الجيش اللبناني أكثر“. وقد أكدّت بالمثل على أهمية تعزيز الجيش اللبناني، ودعوت المانحين إلى دعم لبنان لكي يتمكن من تعزيز مؤسساته، ولا سيما جيشه، في مؤتمر صحفي نظم في ١٣ أيلول/سبتمبر.

جيم - حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها

٢٥ - دعا مجلس الأمن في القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، وهذا حكم رئيسي في القرار لا يزال من المتعين تنفيذه. ويجسد هذا الحكم ويؤكد من جديد قرارا التزم به جميع اللبنانيين في اتفاق الطائف. ومن الأهمية بمكان أن تصون الأطراف كافة هذا الاتفاق وأن تنفذ أحكامه لتجنب شبح تجدد المواجهة بين المواطنين اللبنانيين، ولتقوية مؤسسات الدولة. وينبغي للدولة اللبنانية أن تواصل جهودها لتنفرد وحدها بسلطة حيازة الأسلحة واستخدام القوة في جميع أنحاء أراضيها.

٢٦ - ولا تزال الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية داخل البلد تعمل خارج نطاق سيطرة الحكومة، في انتهاك للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وبالرغم من أن عدة جماعات تنتمي إلى مختلف مكونات الطيف السياسي في لبنان تملك أسلحة خارج نطاق سيطرة الحكومة، فإن حزب الله هو أشد الميليشيات اللبنانية تسلحا في البلد. ويظل احتفاظ حزب سياسي بمليشيات لا تخضع للمساءلة أمام المؤسسات الديمقراطية والحكومية للدولة، ولها القدرة على السير بتلك الدولة إلى الحرب دون أي رقابة، أمرا يشكل خلافا جوهريا في أي دولة ديمقراطية. ويشكل احتفاظ حزب الله وجماعات أخرى بالسلاح وما يتردد عن تضخم ما لديهما من ترسانات تحديا خطيرا لقدرة الدولة على ممارسة سيادتها وبسط سلطتها بشكل كامل على أراضيها. وبالإضافة إلى ذلك، يظل عدد من الجماعات المسلحة الفلسطينية ناشطا في البلد داخل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وخارجها.

٢٧ - ولم يُجرز أي تقدم ملموس نحو حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها كما طُلب بذلك في اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). فمنذ اتخاذ ذلك القرار، لم تُتخذ خطوات محددة لمعالجة هذه المسألة الحيوية، التي تمس صميم سيادة لبنان واستقلاله السياسي. وما فتئت عدة أصوات من لبنان تندد باحتفاظ حزب الله بترسانة عسكرية خارج أي إطار قانوني وتدخله في الجمهورية العربية السورية، وتعتبر هاتين المسألتين عاملين يزعزعان الاستقرار في البلد ويقوضان الديمقراطية. ويرى الكثير من اللبنانيين في استمرار وجود هذه الأسلحة تهديدا ضمينا بإمكان استخدامها داخل لبنان لأسباب سياسية.

٢٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تردد أن حزب الله قد أجرى مفاوضات لإبرام عدد من الاتفاقات الأخرى التي تضمنت عودة المقاتلين وعدد من اللاجئين إلى مناطق في الجمهورية العربية السورية. وفي ١٠ حزيران/يونيه، أعلن الجيش اللبناني أن أكثر من ٥٠ أسرة من اللاجئين السوريين غادرت عرسال إلى بلدة عسال الورد في الجمهورية العربية السورية، حيث رافقتها وحدات من الجيش اللبناني إلى آخر مركز تابع للجيش في جرد عرسال. وقيل إن هذه العملية تمت في إطار اتفاق أبرمه حزب الله مع بعض جماعات المعارضة السورية المسلحة. وفي ١٢ تموز/يوليه، أُفيد بأن اتفاقا آخر رُغم إبرامه بين حزب الله وهذه الجماعات أسفر عن عودة ١٠٦ أفراد من عرسال إلى بلدة عسال الورد. ولئن كان عدد من اللاجئين قد انضم إلى عمليات الانتقال هذه المتوجهة إلى الجمهورية العربية السورية، والهادفة إلى إجلاء المقاتلين، فإن

الاتفاقات التي بُنيت عليها لم تكن ذات طابع مدني، ولا ينبغي أن ترسي معياراً لعمليات الانتقال المتعلقة بعودة اللاجئين في المستقبل. ولم تشارك الأمم المتحدة في عملية العودة.

٢٩ - وتواصلت الاتهامات المتبادلة بارتكاب انتهاكات للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، من شأن بعضها أن يشكل انتهاكاً للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) أيضاً. وكما أُشِرْتُ في تقرير الأخرى عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2017/591)، فإن الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة قد زعم في رسالتين متطابقتين مؤرختين ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ موجهتين إليّ وإلى رئيس مجلس الأمن (S/2017/526) أن حزب الله أقام "مراكز مراقبة بالقرب من الخط الأزرق" تحت ستار منظمة زراعية غير حكومية. وفي ٩ آب/أغسطس أشارت القائمة بالأعمال بالنيابة لبعثة لبنان، في رسالتين متطابقتين موجهتين إليّ وإلى مجلس الأمن (A/71/1031-S/2017/705)، إلى تلك الرسالة قائلة إن هذه الادعاءات من جانب إسرائيل هي خير دليل على النشاطات التجسسية لإسرائيل التي تمثل انتهاكاً فاضحاً للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وذكرت أيضاً أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان قد أكّدت "على النشاطات الحرجية لهذه المنظمة"، وزعمت أن الادعاءات الإسرائيلية "تأتي ضمن مساعيها لتحويل الأنظار والانتباه الدولي عن الخروقات الإسرائيلية المتكررة للسيادة اللبنانية".

٣٠ - وفي ٢١ تموز/يوليه، أفادت التقارير بأن الكويت قد بعثت برسالة احتجاج إلى الحكومة اللبنانية فيما يتعلق بالحكم الصادر في الكويت عام ٢٠١٥ بشأن تورط مزعوم لحزب الله في تدريب أفراد كويتيين على القيام بأعمال ضارة بأمن الكويت (ما يسمى بـ "خلية العبدلي")، وهو ادعاء نفاه حزب الله. وقد أدان رئيس الوزراء، أثناء زيارته للكويت في ١٣ آب/أغسطس، خلية العبدلي وأعلن استعداد بلده للتعاون.

٣١ - وأكّد رئيس الوزراء من جديد التزام لبنان بسياسة النأي بالنفس خلال الفترة المشمولة بالتقرير. إلا أن مشاركة حزب الله وغيره من الجماعات اللبنانية في النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية ظلت تتعارض مع هذه السياسة. وعلاوة على ذلك، ذكر الأمين العام لحزب الله، في كلمة أدلى بها في ٢٣ حزيران/يونيه، أنه في حالة نشوب نزاع جديد مع إسرائيل، قد تُفتح الأجواء لعشرات الآلاف من المجاهدين من كل أنحاء العالم العربي والإسلامي ليكونوا شركاء في المعركة، وقال إنهم سيأتون من أفغانستان وباكستان وجمهورية إيران الإسلامية والعراق واليمن وأماكن كثيرة أخرى.

٣٢ - وفي مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين، استمرت، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، التوترات والاشتباكات المسلحة المتقطعة، وكان بعضها يتعلق بتجدد محاولات نشر القوة المشتركة الفلسطينية في جميع أنحاء المخيم للمساهمة في حفظ الأمن داخله. وفي ٣ و ٤ حزيران/يونيه، أدت محاولات القوة المشتركة لأن تنتشر في حي الطيري الذي يعتبر معقلاً للمقاتل المتطرف بلال بدر، إلى وقوع اشتباكات بين القوة وأفراد جماعات مقاتلة إسلامية، مما أسفر عن إصابة فردين. وفي ١ تموز/يوليه، سلمت حركة حماس وعصبة الأنصار اللتان تنتميان كليهما إلى القوة المشتركة، إلى السلطات اللبنانية فرداً مطلوباً بسبب مزاعم أفادت بأنه خطط لهجمات إرهابية خلال شهر رمضان في بيروت وصيدا. وفي ١٧ آب/أغسطس، أدى هجوم شنه مقاتلون متطرفون على أحد مكاتب القوة المشتركة إلى سلسلة من الاشتباكات بين القوة، التي تخضع أساساً لقيادة حركة فتح، ومقاتلين متطرفين، كان من بينهم بلال أبو العرقوب حليف بلال بدر. وأفيد بأن الاشتباكات أسفرت عن مقتل ثمانية أشخاص وإصابة ٨٦ شخصاً وتشرد ٥٠٠ شخص تقريباً، بالإضافة إلى إلحاق أضرار مادية جسيمة في حي الطيري في المخيم. وتمّ التوصل إلى وقف لإطلاق النار في ٢٣ آب/أغسطس. واضطرت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين

الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) إلى تعليق عملياتها نتيجة الاشتباكات. ووصل الرصاص الطائش أيضاً إلى مناطق في صيدا على مقربة من المخيم. وقد اتخذت القيادة الفلسطينية واللبنانية المحلية في صيدا خطوات لمواجهة جولة العنف، كان من بينها إنشاء لجنة أمنية في منطقة صيدا.

٣٣ - وفي ٢٤ نيسان/أبريل، اندلعت اشتباكات في مخيم البداوي للاجئين الفلسطينيين، لأن الفصائل الفلسطينية الرئيسية شنت عملية تستهدف إلقاء القبض على عدد من الهاربين المطلوبين لدى الجيش اللبناني لضلوعهم في الاتجار بالمخدرات واستخدام الأسلحة غير المشروع. وفي اليوم التالي، سُلم أربعة مشتبّه بهم إلى الجيش اللبناني، الأمر الذي أشعل مزيداً من الاشتباكات، مما أرغم الأونروا على تعليق عملياتها ليوم واحد. وفي ٢٦ حزيران/يونيه، وحوالي هذا التاريخ، وقعت اشتباكات في مخيمي عين الحلوة وشاتيلا، وأفيد عن مقتل شخصين في شاتيلا وإصابة ما مجموعه عشرة أشخاص بجروح في كلا المخيمين، نتيجة سلسلة من النزاعات العنيفة.

٣٤ - واستمر وجود جماعات مسلحة فلسطينية أيضاً خارج المخيمات. فرغم القرار المتخذ في إطار الحوار الوطني في عام ٢٠٠٦ الذي جرى تأكيده في جلسات الحوار الوطني اللاحقة والذي ينص على نزع سلاح الميليشيات الفلسطينية خارج المخيمات في غضون فترة ستة أشهر، لم يحرز أي تقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بتفكيك القواعد العسكرية الموجودة في البلد والتابعة لكل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، وتنظيم فتح الانتفاضة.

٣٥ - وفي ٢٠ تموز/يوليه، أطلق فريق العمل اللبناني لمعالجة قضايا اللاجئين الفلسطينيين، برعاية لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، وثيقة بعنوان ”رؤية لبنانية موحدة لقضايا اللجوء الفلسطيني في لبنان“. وتكرر الوثيقة القرارات المتخذة في مؤتمر الحوار الوطني لعام ٢٠٠٦ التي تنص على ”إنهاء وجود السلاح الفلسطيني خارج المخيمات في مهلة قدرها ستة أشهر، ومعالجة قضية السلاح داخل المخيمات [...]“. وتدعو الحكومة إلى إعادة إثارة قرارات مؤتمر الحوار الوطني.

ثانياً - الملاحظات

٣٦ - أرحب بالتقدم المستمر الذي تحرزه الحكومة في عدد من برامج الإصلاح الرئيسية، لا سيما الاتفاق اللبناني التاريخي بشأن قانون انتخابي جديد بعد سنوات من المحاولات الفاشلة للتوصل إلى توافق في الآراء. فسيمهد هذا الاتفاق الطريق لتجديد تمثيل المواطنين اللبنانيين من خلال مسؤوليهم المنتخبين. وبغية المحافظة على الزخم المفضي إلى استعادة جميع المؤسسات اللبنانية عملها بصورة تامة، سيكون من المهم إجراء انتخابات برلمانية حرة ونزيهة في الموعد المحدد.

٣٧ - وآمل أن يتم التحلي بالروح البناءة نفسها من أجل استئناف المناقشات بشأن عدد من المسائل المعلقة، من بينها استراتيجية الدفاع الوطني، في إطار الحوار الوطني بقيادة الرئيس، باعتبار ذلك عنصراً رئيسياً لإحراز تقدم نحو معالجة مسألة وجود أسلحة خارج سيطرة الدولة.

٣٨ - وإني أثنى على النجاحات التي حققها الجيش اللبناني لمكافحة خطر الإرهاب. وتشكل استعادة الجيش اللبناني للمناطق التي كانت خاضعة من قبل لسيطرة العناصر المتطرفة في رأس بعلبك والقاع إنجازاً على مستوى استعادة سلطة الدولة وبسط سيطرتها على أراضيها. وأشعر بالحزن لوفاة الجنود التسعة الذين كان تنظيم الدولة الإسلامية قد احتجزهم منذ آب/أغسطس ٢٠١٤. وأشعر بحزن أيضاً لوفاة جنود

خلال العملية التي قام بها الجيش اللبناني مؤخراً، وإصابة عدد من الجنود الآخرين الذين أتمنى لهم الشفاء العاجل. وبدل الدعم السياسي والشعبي لتلك العملية على أن الجيش اللبناني لا يزال يحظى بمستوى عالٍ من الدعم من مختلف مكونات الطيف السياسي.

٣٩ - وتبين هذه النجاحات أيضاً الأثر الملموس للجهود الدولية المبذولة في بناء قدرات الجيش اللبناني وتحسين إمكانياته. وفي هذا السياق، أرحب بالدعم المتواصل المقدم من بعض الدول الأعضاء إلى الجيش اللبناني. وأجدد دعوتي التي وجهتها في ١٣ أيلول/سبتمبر إلى الجهات المانحة لدعم الجيش اللبناني، بما في ذلك ضمن إطار مجموعة الدعم الدولية للبنان، أو للمحافظة على التبرعات التي تقدمها إليه أو زيادتها، أو للانضمام إلى قائمة المساهمين في دعم الجيش اللبناني. ومن المهم للغاية أن يظهر لبنان التزاماً متواصلًا بالقرارات المتعلقة بالمبادئ التوجيهية لشركته مع المجتمع الدولي، بما في ذلك احترام القانون الدولي في تنفيذ العمليات العسكرية.

٤٠ - وقيام لبنان بفرض سيطرته مجدداً على بعض المراكز الحدودية التي كان يشغلها حزب الله من قبل خطوة هامة إلى الأمام في استعادة لبنان سلطته على جميع أراضيه. ومن شأن إحراز تقدم يقود في نهاية المطاف إلى تواجد الجيش اللبناني على طول حدود البلد بأكملها مع الجمهورية العربية السورية أن يوطد تحقيق هذا الهدف. وفي هذا السياق، وبغية بسط سلطة الدولة اللبنانية على أراضيها، ينبغي أن تبذل، في الوقت المناسب، جهود سياسية رامية إلى معاودة النظر في المسألة العالقة المتصلة بترسيم وتعليم الحدود مع الجمهورية العربية السورية، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٦٨٠ (٢٠٠٦). فمن شأن ذلك أن يتيح دراسة سبل جديدة لكفالة تحسين مراقبة الحدود اللبنانية لمنع نقل الأسلحة وتنقل المقاتلين بشكل غير مشروع في كلا الاتجاهين.

٤١ - ويؤدي انتشار الأسلحة على نطاق واسع خارج سيطرة الدولة، مقترناً بوجود ميليشيات مدججة بالسلاح، إلى تقويض أمن المواطنين اللبنانيين. وما زال احتفاظ حزب الله بقدرات عسكرية كبيرة ومتطورة خارج سيطرة حكومة لبنان يشكل مصدر قلق بالغ. وسعى حزب الله، من خلال العملية التي نفذها في عرسال، إلى إظهار نفسه كجهة توفر الأمن ضد التهديدات الخارجية والداخلية، وهو دور ينبغي أن يكون حكراً على الدولة. وأكرر دعواتي التي وجهتها إلى جميع الأطراف المعنية للإسهام في الجهود الرامية إلى تعزيز مؤسسات الدولة اللبنانية. وأكرر دعوتي أيضاً لحزب الله وسائر الأطراف المعنية للامتناع عن أي نشاط عسكري داخل لبنان أو خارجه، وفقاً لأحكام اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وأواصل حثّ الحكومة اللبنانية والجيش اللبناني على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع حزب الله والجماعات المسلحة الأخرى من اقتناء الأسلحة وبناء قدرات شبيهة عسكرية خارج نطاق سلطة الدولة، في انتهاك للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٤٢ - ومشاركة حزب الله وجماعات لبنانية أخرى في النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية خرق لسياسة النأي بالنفس ولبادئ إعلان بعبدا. فهي تعرض استقرار لبنان لمخاطر كبيرة وتضع تحديات أمام سيادته. وتدخّل حزب الله في الجمهورية العربية السورية منذ عدة سنوات مخالف للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، ويدلّ على امتناع حزب الله عن نزع سلاحه ورفضه الخضوع للمساءلة أمام مؤسسات الدولة التي يرمي تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) إلى تعزيزها.

٤٣ - ويساورني القلق أيضاً إزاء ما يتردد عن انخراط حزب الله في أماكن أخرى وعن مشاركة عناصر لبنانية أخرى في القتال الدائر في المنطقة، مما يعرض استقرار لبنان والمنطقة للخطر. وتضع هذه الأنشطة عراقيل أمام إمكانية تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) تنفيذاً كاملاً. وأهيب من جديد بحزب الله أن يتراجع عن تدخله في الجمهورية العربية السورية. وأناشد أيضاً بلدان المنطقة التي تربطها بحزب الله علاقات وثيقة أن تشجع على تحول هذه الجماعة المسلحة إلى حزب سياسي صرف، وعلى نزع سلاحها، وفقاً لأحكام اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، بما يخدم مصلحة السلام والأمن في لبنان والمنطقة على أفضل وجه.

٤٤ - ولا تزال الحالة في بعض مخيمات اللاجئين الفلسطينيين مثيرة للقلق، بما يشمل ذلك من تأثيرها في انتظام إيصال الخدمات الأساسية المتعلقة بالصحة والتعليم والإغاثة والخدمات الاجتماعية التي تقدمها الأونروا إلى اللاجئين الفلسطينيين في بيئة مليئة بالتحديات. وأدعو الجهات المانحة إلى مواصلة دعم الوكالة في تقديم هذه الخدمات. وينبغي بذل هذه الجهود من دون الإخلال بحلّ قضية اللاجئين الفلسطينيين في نهاية المطاف في سياق تسوية شاملة في المنطقة.

٤٥ - ومن دواعي القلق أن تتكرر أعمال العنف، وألا يتسنى المحافظة على اتفاقات وقف إطلاق النار، في عين الحلوة. ومن المهم أن تحظى القوة الأمنية المشتركة، باعتبارها الجهة المسؤولة عن الأمن في المخيم، بدعم جميع الفصائل للعمل من أجل بلوغ الهدف المشترك وهو تحقيق الاستقرار. وبين التوتر المتواصل بين القوة المشتركة والعناصر المسلحة المتطرفة المخاطر المستمرة الناجمة عن وجود أسلحة غير مرخصة خارج سيطرة سلطة الدولة. وفي هذا السياق، أشجع حكومة لبنان على تنفيذ التعهد الذي قطعته على نفسها في بيانها الوزاري الصادر في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بأن تعزز الحوار اللبناني الفلسطيني لتفادي اندلاع التوتر في المخيمات. وينبغي إيلاء اهتمام خاص في هذا الصدد إلى مخيم عين الحلوة. وأجدد دعوتي للحكومة أن تنفذ القرارات التي خلص إليها الحوار الوطني في عام ٢٠٠٦ المتعلقة بنزع سلاح الميليشيات الفلسطينية، على نحو ما دعت إليه الوثيقة المعنونة ”رؤية لبنانية موحدة لقضايا اللجوء الفلسطيني في لبنان“.

٤٦ - وإنني أدين جميع الانتهاكات لسيادة لبنان. وأكرر أيضاً دعوتي لإسرائيل أن تنقيد بالالتزامات المنوطة بها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتسحب قواتها من الجزء الشمالي من قرية العجر ومن المنطقة المتاخمة لها شمال الخط الأزرق، وتوقف فوراً تحليق طائراتها في المجال الجوي اللبناني لأن ذلك يشكل انتهاكات لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية، ويقوّض مصداقية الأجهزة الأمنية اللبنانية، ويشيع القلق في صفوف السكان المدنيين. وأواصل دعوة جميع الأطراف، بما فيها حكومة الجمهورية العربية السورية، إلى احترام سيادة لبنان وسلامته الإقليمية، ومنع الانتهاكات عبر الحدود.

٤٧ - وقد نجح لبنان في استعادة سيطرته على أجزاء من أراضيه كانت قد استخدمت في إعداد وشن أعمال إرهابية ضد البلد، وبذلك عالج بعض الآثار الأمنية الناجمة عن الأزمة في الجمهورية العربية السورية. غير أن وقع الآثار السياسية والاقتصادية والإنسانية للأزمة على لبنان لا يزال ملموساً. وأدعو الجهات المانحة إلى أن تدعم لبنان في استجابته للأزمة، وأن تستجيب على وجه الخصوص لاحتياجات اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم لأن ذلك عنصر أساسي لتحقيق الاستقرار والتنمية في لبنان.

٤٨ - وتلوح أمام لبنان فرصة تجمع إلى جانب الزخم السياسي شيوع قدر أكبر من الأمن وتوافر دعم للجيش على نطاق البلد بأسره. ومن المهم اغتنام هذه الفرصة للمضي قدماً في تنفيذ الأحكام المتبقية من

القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ولذلك فإنني أعوّل على استمرار التزام حكومة لبنان بتعهداتها الدولية، وأهيب بجميع الأطراف والجهات الفاعلة التقيد التام بالقرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وستواصل الأمم المتحدة بذل الجهود من أجل تنفيذ تلك القرارات وسائر القرارات المتعلقة بلبنان تنفيذاً تاماً.
